



الدورة الحادية عشرة

لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

تقرير الحالة السابع حول تقدم المحكمة المتعلق بتدابير الكفاءة*

أولاً مقدمة

١- وفقاً للقرار رقم ICC-ASP/7/Res.4 الصادر عن جمعية الدول الأطراف ("الجمعية")،^(١) إن المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") تبذل قصارى جهدها لتجد وفورات ناتجة عن تدابير الكفاءة. لقد قدمت المحكمة ستة تقارير للحالة حول تقدمها بشأن تدابير الكفاءة وذلك في الجلسة الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسابعة عشرة للجنة الميزانية والمالية ("اللجنة").^(٢)

٢- في دورتها السابعة، رحبت اللجنة بتقرير الحالة للمحكمة حول تقدمها المتعلق بتدابير الكفاءة ولاحظت بأن المحكمة قد أحرزت تقدماً كبيراً في جهودها لإيجاد وتحديد مقدار الوفورات الممكنة الناتجة عن زيادة الكفاءة. كما كررت اللجنة توصيتها للمحكمة التي قدمتها في دورتها الثامنة عشرة مع تقرير الحالة حول تقدمها نحو تحديد مقدار المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.^(٣)

٣- لقد تم تقديم الملخص الأخير للوفورات المالية الناتجة عن تدابير زيادة الكفاءة إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة.^(٤) ويعطي التقرير الحالي تحديثاً للمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة التي حققتها المحكمة منذ تقديم هذا التقدير الكمي الأخير والذي يعكس بشكل رئيسي نتيجة التدابير التي اتخذتها المحكمة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١. ويشير التقرير أيضاً إلى تدابير الكفاءة التي تم تقديمها في

* صدر سابقاً تحت الرقم CBF/18/12.

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي،

١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/7/20/Res.4.

(٢) ICC-ASP/8/6، ICC-ASP/8/30، ICC-ASP/9/CBF.1/13، CBF/15/13، CBF/16/15، CBF/17/5 (٢)

(٣) السجلات الرسمية ... الدورة العاشرة ... ٢٠١١ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الثاني، الجزء ب، ٢، الفقرة ٤٨.

(٤) CBF/15/13.

تقرير اللجنة السابق للنصف الأول لعام ٢٠١١ من أجل إعطاء صورة كاملة للمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة خلال عام ٢٠١١.

ألف إستراتيجية المحكمة المنسقة المتعلقة بالكفاءة

٤ - أثناء مواصلة بذل جهودها لتحقيق الكفاءة من خلال التعاون مع الدول، على النحو الذي تم توضيحه في تقريرها الأخير حول تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة، لقد وضعت المحكمة استراتيجية تركز على الجهود الداخلية المنسقة لتحقيق المزيد من الكفاءة. لقد تم تطوير استراتيجية المحكمة حول النواحي الثلاثة الرئيسية المبينة أدناه.

باء إدارة الكفاءة والعدالة في الأنشطة القضائية

٥ - ترتبط فعالية تكاليف المحكمة بكافة نواحي ولايتها وأنشطتها. لقد تم تصميم كل مرحلة من مراحل أنشطة المحكمة - الدراسة الأولية والتحقيق والمحاكمة والاستئناف والتعويضات - لتحترم العدالة لجميع الأطراف من حيث الأنشطة القضائية، الأمر الذي سيشكل على المدى البعيد المقياس الذي سينتج عنه أكثر المؤسسات كفاءة في حين أنه يحترم تماماً حقوق جميع الأطراف على النحو الذي تم توضيحه في التقرير السابق للمحكمة.^(٥) إن المحكمة تسعى باستمرار لتجد أساليب لتحسين أو توحيد إجراءاتها القضائية. تتأثر كفاءة وعدالة الإجراءات بالطريقة التي تقوم بها الهيئة القضائية والأطراف بأداء أنشطتهم (على سبيل المثال، نهجاً خاصاً بالتحقيق لمكتب المدعي العام بتركيز ضيق النطاق مقارنة بإستراتيجية للتحقيق واسعة النطاق؛ استدعاء عدداً قليلاً من الشهود بدلاً من الأعداد الكبيرة؛ طرق مختلفة التي يمكن من خلالها عمل الترتيبات لتمثيل الضحايا). تقوم الهيئة القضائية والأطراف بوضع مبادئ تهدف إلى دمج الكفاءة والعدالة في عملياتهم، في حين أنها تحترم الطبيعة الخاصة بكل قضية.

٦ - ومع ذلك، فإن تطبيق نظام لقياس الأداء الذي يكون متسقاً وله العلاقة قد أثبت بأنه صعباً في سياق المحكمة. على سبيل المثال، وفقاً إلى مبدأ المحكمة المتعلق بالتكامل، فإن معظم الأعمال التي تتم لتحقيق أهداف نظام روما الأساسي، قد يتم القيام بها ضمن الهيئات القضائية في كافة أنحاء العالم. لذلك، فإن عدد القضايا التي تصل إلى المحكمة ليس مقياساً لفعالية إيجابية. وبغض النظر عن هذه الصعوبات، فإن المحكمة تبقى مكرسة لتطبيق مؤشرات مرحلية شفافة وذات العلاقة بأنشطتها. ومن أجل الوصول إلى هدفها، فإن المحكمة تعتبر صقل تعاريف الخطوات في العمليات القضائية وتسلسلها. وهذا النهج، سوية مع المؤشرات المرحلية لعمليات الدعم الأساسية، ستسمح بتحديد التحسينات الممكنة في كفاءة جلسات المحكمة. والنموذج الذي سيتم تكوينه، سوف يُستخدم في التخطيط

(٥) أنظر تقرير الحالة الثالث حول تقدم المحكمة المتعلق بتدابير الكفاءة (ICC-ASP/9/CBF.1/13).

للأنشطة المؤكدة والتي يمكن التنبؤ بها بشكل معقول وذلك من أجل تلافي النقص أو الفائض في القدرات في كافة أجزاء المحكمة.

٧- لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية بأن تكون كفوءة بدون أن تكون فعّالة. لذلك، ستقوم المحكمة بمحاورة الدول الأطراف في مزيد من الحوار بشأن الأدوات الخاصة لتأدية مثل هذا التقييم للفعالية. وسيتم أيضاً اعتبار إنشاء أعمال التقييم والرصد في المحكمة، خاصة في سياق الإدارة التي تستند على النتائج، وسيتم ربطها مع إدارة المخاطر للمحكمة ومع هيكل الرقابة الداخلية.

٨- ستقوم المحكمة بتوسيع إطار عملها الحالي لإعادة الهيكل المتعلق بتحقيق الوفورات بزيادة الكفاءة على النحو المبين في التقارير السابقة وذلك لتشمل الأنشطة المتعلقة بشكل مباشر بالعمليات القضائية. الهدف من ذلك سيكون لتقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى كل نشاط أو إنتاج وما إذا كانت هناك طرق أكثر كفاءة لأدائها. على وجه التحديد ستتم مراجعة النواحي حيث كان للقرارات القضائية السابقة تأثيراً كبيراً على التكاليف.

جيم إدارة الكفاءة لأنشطة المحكمة الأخرى

٩- سوية مع استعراضها للأنشطة المتعلقة بالعملية القضائية، سوف تستمر المحكمة بالتدقيق في أنشطة أخرى، حيث سيكون التركيز على تبسيط آليات التنسيق من أجل تلافي عدم الكفاءة وتقييم تأثير الهيكل الحالي للحوكمة الخارجية من ناحية التكاليف والكفاءة والفعالية.

١٠- تعتمزم المحكمة، من خلال عملية الميزانية، إجراء تقييم بشكل دوري حول ما إذا كان لا يزال هناك حاجة إلى المنتجات الصادرة عن كل وحدة. سيتم ذلك من منظور المحكمة بكاملها وكل قسم بحد ذاته. كما أن المحكمة تنظر في إمكانيات تحسين عملية التعريف للقيمة الأفضل مقارنة بالتكلفة من خلال الاستشارات الداخلية بشأن الحجم والجودة والتكلفة الفعلية للخدمات التي يقدمونها. في هذا السياق، ستقوم المحكمة في عام ٢٠١٢ برصد تأثير التخفيضات التي تم عملها لميزانية البرنامج المقترح لعام ٢٠١٢ وذلك من أجل تحديد ما إذا كان يمكن تطبيق جميع المشاريع والأنشطة المقترحة التي تؤدي إلى التوفير الناتج عن الكفاءة نظراً إلى النقص في الموارد المتوفرة.

١١- الأنشطة غير القضائية الأخرى سوف يستمر اعتبارها من حيث التوفير الناجم عن الكفاءة، على وجه التحديد، التدابير المتعلقة بالمباني والتدابير المتعلقة بالإنتاجية. وفي حين أنه في بعض الحالات قد يمكن تحسين إنتاجية بعض الأنشطة بواسطة تطبيق الأدوات الجديدة بدلاً من استعراض العمليات كما هو متوخى في التدابير المذكورة أعلاه، فإن المحكمة ملزمة بأن تلاحظ بأن التدابير المتعلقة بالميزانية والتي قررتها الجمعية في دورتها الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كان لها تأثيراً بالغاً على تخطيط المحكمة في عدد من المشاريع المتعلقة بالكفاءة والتي سيلزم تأجيلها. على سبيل المثال، الاستثمار في استشارات مشروع إدارة المخاطر لم يعد ممكناً. وبشكل مماثل، الاستثمار في حلول البرمجيات الجديدة، مثل وحدة الميزانية والتخطيط لبرنامج الـ SAP، قد تم تعليقها في الوقت الراهن. ومع ذلك ستحاول

المحكمة، أينما كان ممكناً، إجراء تحليل لتكاليف الاستثمارات المحتملة في أدوات تتعلق بالإنتاجية. على الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في وقت تحرير هذا التقرير، كان تركيز المحكمة الرئيسي على إدارة تأثير التخفيضات في الميزانية التي فرضتها الهيئات التي تحكمها: "الكفاءات الرئيسية للمدى القصير والتي سيتم تنفيذها في الأشهر القادمة ستكون ذات طابع تفاعلي بدلاً من الأنشطة الاستباقية التي تم وصفها في تقارير المحكمة السابقة المتعلقة بالكفاءة. سيتعين على المحكمة إجراء التقييم وتقديم التقارير عن عدم الكفاءات المحتملة على المدى الطويل والمتوسط الناجمة عن تخفيضات التكاليف القصيرة الأمد هذه.

ثانياً تحديث عن تدابير الكفاءة التي اتخذتها المحكمة

ألف المرونة في استخدام الموارد

١٢- لقد استمرت المحكمة في نهجها المرن لإعادة نشر الموظفين من أجل تلبية احتياجات المنظمة المتغيرة بالشكل الأفضل. لقد كانت جهود المحكمة في هذا الصدد تفاعلية واستباقية على حد سواء وتشمل الأنشطة المبينة أدناه.

١٣- من خلال التخصيص الكفء للموارد، استوعبت المحكمة في عام ٢٠١١ جزءاً كبيراً من التكاليف المتعلقة بالقاضي التاسع (الممتدة ولايته)، القاضي بلاتمان، وموظف الدعم القانوني التابع له (ف-٣)، بالإضافة إلى ٥٠% من المساعد الإداري الذي يخدم القاضي. هذه التكاليف، التي تبلغ قيمتها ٤٤٢ ٣٢٠ يورو، لم تُدرج في ميزانية برنامج عام ٢٠١١. تستمر المحكمة باستيعاب هذه التكاليف في عام ٢٠١٢ حتى نهاية ولاية القضاة الذين يشكلون الدائرة الابتدائية الأولى التي تنظر في قضية لوبانغا في آذار/مارس ٢٠١٢ (القاضي فولفورد (رئيساً) و أوديو-بينيتو و بلاتمان). علاوة على ذلك، لقد استوعبت المحكمة تكاليف نقل القاضي الذي التحق بالمحكمة ليخدم بدوام كامل في شباط/فبراير ٢٠١١ البالغة ٦٦ ٠٠٠ يورو. وتستمر المحكمة بنشر القضاة بشكل مؤقت في الأقسام القضائية غير تلك التي تم تعيينهم بها في الأصل من أجل تحميلهم عبء العمل الأمثل وذلك من خلال نظام مرن للنشر وفقاً للطلب.

١٤- في تموز/يوليو و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تم إغلاق المكتب الميداني في أبيتشي كما تم إغلاق التواجد الميداني في أنجمينا. ونتيجة لذلك، لقد تم تحقيق عدداً من الوفورات، على سبيل المثال، إن إغلاق عمليات تشاد يلغي الحاجة إلى عمل مشتريات إضافية إذ أن الموارد الخاصة بتلك البلد سيتم إعادة توزيعها/استيعابها في مناطق عمليات أخرى وفقاً للطلب. وبشكل مماثل، الأصول المستعادة نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في أبيتشي ما زالت في الوقت الراهن مخزنة بدون أية تكلفة للمحكمة وذلك بفضل مساعدة الحكومة الفرنسية في أنجمينا. إن هذه الأصول والإمدادات جاهزة لإعادة توزيعها واستخدامها أينما كان ذلك اقتصادياً وممكناً عملياً تمشياً مع التطورات القضائية في الحالات الجديدة. وبالتالي، من المحتمل بأن يكون هناك انخفاضاً كبيراً في تكاليف الاستثمار لإنشاء أي مكتب ميداني

جديد نتيجة للتطورات القضائية المذكورة. بعد إغلاق مكتب أبيتشي، قام قسم الأمن والسلامة بإعادة نشر ضابط أمن ميداني واحد، ف-٣، وملازم أمن (ميداني) واحد إلى كينيا بدلاً من إنشاء منصب جديد للحالة الجديدة. كما أُلغى هذا القسم أيضاً لتوظيف ملازم أمن (ميداني) آخر للحالة في السودان بعد استقالة ملازم الأمن الميداني السابق. الكفاءات الفعلية التي تم تحقيقها من هذه التدابير تبلغ مجموعها ٢٧٢ ٠٠٠ يورو من موارد إعادة التوزيع.

١٥- ومن حيث إعادة نشر الموظفين في المقر الرئيسي وفي الميدان، فإن جهود المحكمة مستمرة لاعتماد مزيد من المترجمين الفوريين الميدانيين المحليين في كافة مجموعات اللغات اللازمة (في أي مكان وأي زمن تسمح به التوصيات الخاصة بالسلامة) وذلك لأن نشر مترجمين فوريين محليين أقل تكلفة (رسوم الأتعاب أقل ولا ينطوي ذلك على دفع بدل السفر أو بدل المعيشة اليومي). وبشكل مماثل، من خلال نقل ضابط حماية مساعد واحد برتبة ف-٢ من مكتب كامبالا الميداني إلى المقر الرئيسي، حيث كان ضابط الحماية المساعد مسؤولاً عن الحالتين في أوغندا وفي كينيا، فقد تم توفير تكاليف الراتب لشخص واحد برتبة ف-٢ لمدة ٦ أشهر. إن عبء العمل للحالات المختلفة التي تتعامل بها المحكمة تولد الحاجة إلى إدارة وتقييم الشهود لكل حالة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم ضباط الحماية المساعدين بدور مدير القضية عندما يتم نقل عدداً من الشهود إلى خارج دول الحالة حيث لا يوجد للمحكمة أي تواجد. إن تنسيق جميع هذه الحالات وإدارة هؤلاء الشهود والضحايا يمكن جعله أكثر كفاءة بدمج موارد الموظفين المحدودة في المقر الرئيسي (البعض من ضباط الحماية المساعدين)، وبالتالي، يتم التيقن من استمرارية العمل والمرونة في توفير الخدمات إلى الأطراف المعنية، وعلى وجه التحديد، تدابير الحماية داخل المحكمة وتقديم المشورة الخاصة إلى دوائر المحكمة، وهو من الأعمال المكلفة بها المحكمة. علاوة على ذلك، لقد تم إعادة نشر اثنين من ضباط الحماية المساعدين مؤقتاً من المكتب الرئيسي ومن المكتب الميداني في كينشاسا على التوالي وفي وقتين مختلفين إلى كينيا لتغطية الاحتياجات التشغيلية مما أدى إلى تحقيق وفورات تعادل راتب شهرين لشخص برتبة ف-٢. كما أن اثنين من ضباط الحماية المساعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المقر الرئيسي استمرّا بمسؤولياتهما للحالتين لكل منهما. يكون عادة ضابط أمن مساعد واحد مسؤولاً عن حالة واحدة حيث يقوم بتوفير خدمات الدعم المتعلقة بالمحاكمة وتحضير الشهود وفي الوقت نفسه يوفّر أعمال إدارة القضية إلى المشاركين في برنامج الحماية للمحكمة الجنائية الدولية وإحالات الدعم. حتى الآن، تمكنت وحدة الضحايا والشهود من تغطية حالتين من قبل ضابط أمن مساعد واحد: واحدة منهما تنطوي على محاكمات جارية والأخرى بالمرحلة التمهيديّة قبل المحاكمة. وبمحاكمتين جاريتين في وقت واحد في عام ٢٠١١، فمن شأن ذلك تبرير توظيف ضابط أمن مساعد إضافي. ولكن بدلاً من ذلك تمكنت وحدة الضحايا والشهود من استيعاب عبء هذا العمل باستخدام الموارد بكفاءة وتحقيق وفورات مما أسفر عن وفورات تعادل تكاليف موظف برتبة ف-٢ لمدة ١٢ شهر (للفترة من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١). أخيراً، أدت إعادة تعيين ضابط ميداني معني بالشهود من أوغندا إلى المقر الرئيسي، الذي نسّق في وقت واحد الأنشطة في أوغندا وفي كينيا مما أدى إلى وفورات تعادل تكاليف موظف برتبة ف-٣ لمدة ٦ شهر.

١٦- طوال عام ٢٠١١، واصل قسم الأمن والسلامة بممارسته القائمة بدمج موارد موظفي القسم واستخدامهم بشكل شامل بدلاً من إتباع نظاماً صارماً للاستخدام التشغيلي وفقاً إلى التخصيص المحدد للمنصب. لقد تم تدريب جميع موظفي الأمن في المكتب الرئيسي، بما في ذلك موظفي الأمن في وظائف إدارية، على الأعمال الأخرى وذلك لتمكين الموظفين من أداء أدوار الأتباع أو النظراء في حال حدوث متطلبات تشغيلية غير مخطط لها أو لا توجد لها موارد كافية. لقد أتاح هذا النظام الهيكلي للقسم، باستخدام ثلاثة موظفين إضافيين فقط بمرتبة الخدمات العامة/الرتب الأخرى للسنة، دعم جلسات استماع منعقدة في وقت واحد التي يلزمها عادة ٢٠ موظف بمرتبة الخدمات العامة/الرتب الأخرى على أساس يومي. وفي المقر الرئيسي، يتم القيام بأعمال الأمن بالمستوى الأساسي من قبل مساعدي الدعم الأمني الذين يتم توظيفهم بمستوى رتبة خ-٢ على أساس مؤقت عام. ومنذ عام ٢٠٠٥، كان للقسم فريق يتكون من ٢٢ بمناصب مساعدي الدعم الأمني متعاقدين لدورات عمل على مدار الساعة سبعة أيام في الأسبوع، الذين يتم تمويلهم من المساعدة المؤقتة العامة. لقد أظهرت حسابات تقييم سابق لمؤشر عبء العمل لذلك الدور، باعتبار واجبات التناوب والمهام التشغيلية من حيث القيمة الحقيقية، بأن الوحدة بحاجة إلى ٢٩ من مساعدي الدعم الأمني لتلبية المتطلبات المعيارية. يتم تغطية هذا النقص من خلال نهج التوظيف الشامل وملء النقص بموظفين بمستويات أعلى. إن هذا يمثل توفير لسبعة مناصب بدوام كامل برتبة خ-٢ بقيمة ٤٣ ٠٠٠ يورو في السنة لكل منهم، أو ما مجموعه ٣٠١ ٠٠٠ يورو.

١٧- وتم تحقيق الكفاءة مؤقتاً أيضاً باستخدام المناصب الشاغرة أثناء النظر في الاستعراضات الهيكلية الممكنة. بالرغم من أن هذه التدابير لا يمكن استدامتها على المدى الطويل، فإنها تتيح الوفورات المؤقتة: وذلك في وحدة الضحايا والشهود واستمرار رئيس قسم الحماية بالوكالة بأداء واجباته بصفة ضابط حماية مساعد، مما أسفر عن وفورات تعادل راتب لمدة ٦ أشهر لمنصب برتبة ف-٤. كما تم أيضاً إعارة اثنين من مساعدي الدعم إلى وحدة أخرى للمساعدة في أعمال المحاسبة السرية المتعلقة بمصاريف الشهود الذين يقعون ضمن برنامج الحماية للمحكمة وللمساعدة في إدارة قضايا هؤلاء الشهود، مما يعادل منصبين بدوام كامل بمرتبة الخدمات العامة/الرتب الأخرى. وكان واحداً من مساعدي الدعم الحاليين يعمل بصفة مساعد دعم رفيع واستمر في الوقت نفسه بأداء واجباته بصفة مساعد دعم، وبذلك تحققت وفورات تعادل راتب لمدة ستة أشهر لمنصب واحد بمرتبة الخدمات العامة/الرتب الأخرى. وفي الربع الأخير من العام المنصرم، قدم مساعد عمليات المحاكمة مساعدات بالغة للقسم الإداري وبذلك تحققت وفورات تعادل راتب لمدة ثلاثة أشهر لمنصب واحد بمرتبة الخدمات العامة/الرتب الأخرى. وقام مساعدو العمليات والتنسيق الميداني بتغطية ثلاثة حالات وتم نشرهم في المواقع الميدانية للمساعدة بإدارة العمليات الميدانية في فترة غياب الضباط الميدانيين المعنيين بالشهود مما أسفر عن وفورات تعادل راتب لمدة ثلاثة أشهر لمنصب واحد برتبة ف-٣.

١٨- لقد اتخذ قسم الأمن والسلامة تدابير مماثلة التي قدمت الدعم لمدة ١٩١ يوم من أيام جلسات المحكمة والتي استلزمت خلال السنة ١٤ (١٣٠٧) موظفاً لكل يوم. ومن خلال التدابير المشار إليها

أعلاه (أنظر الفقرة ١٨) وباستخدام طريقة إعادة ملء المناصب المرونة في جدولة الأعمال، فقد تم التخفيف من حدة النقص الفعلي بين الاحتياجات والموارد للموظفين. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التدبير بالفعل قد أزال أشخاصاً من المهام الأساسية، مما كان له تأثيراً على مجرى الأعمال في أماكن أخرى والتي أُعتبرت بأنها تأثيراً مقبولاً من أجل التيقن من توفير الدعم لجلسات المحكمة. وبالرغم من أن هذا التدبير لا يمكن استدامته كنهج معياري للعمل، فإنه يمكن أن يعادل وفورات بقيمة خمسة موظفين بمرتبة الخدمات العامة/الرتب الأخرى بقيمة إجمالية تبلغ ٣٠١ ٠٠٠ يورو.

١٩- نظراً إلى عدد القضايا والنشاط المرتفع في قاعات المحكمة الناتج عن ذلك وعبء العمل لكلا فريقَي مراسلي المحكمة للغتين الفرنسية والإنجليزية، فلا يمكن لقسم المحكمة الإداري إلا من تقديم مقداراً محدوداً من الدعم لفعاليات أخرى غير جلسات الاستماع. خلال الفترة الممتدة من الدورة السابعة للجنة إلى الدورة العاشرة للجمعية، تم استيعاب اجتماع مطلق لقاضي واحد باستخدام موارد داخلية. وفي الوقت نفسه، في فترات انخفاض النشاط القضائي، تمت إعارة مساعد واحد لسجلات المحكمة إلى وقسم مشاركة الضحايا والتعويض، (لمدة حوالي ثلاثة أشهر). لقد مكّن هذا من توفير حوالي ١٧ ٠٠٠ يورو عن الموارد الإضافية والوقت الذي كان سيلزم لإجراء عملية التوظيف.

٢٠- بفضل النهج المرن لإعادة نشر الموظفين والاستخدام المرن للموارد، تمكنت المحكمة أيضاً من الحد من الطلبات للحصول على موارد إضافية. وعلى الرغم من أنه ليس من السهل قياس حجم هذه الجهود، فإنها تمثل وفورات كبيرة. على سبيل المثال، في وحدة الضحايا والشهود، تم استيعاب عبء العمل لمحاكمتين في نفس الوقت - ولفترة قصيرة لثلاثة محاكمات - باستخدام الموارد المتوفرة لمحاكمة واحدة فقط. لقد استلزم هذا عمل تعديلات وتنازلات لمستوى الخدمات المقدّمة للشهود مما أدى إلى زيادة في ساعات العمل الإضافي للموظفين. وبشكل مماثل بالنسبة إلى مهام الحماية (أعمال الحماية والبعثات الميدانية للأمر النفسية وأعمال التقييم وتقارير التحليل الأمني المختلفة) الناتجة عن حالتين جديديتين قيد التحقيق، ليبيا و كوت ديفوار، حيث تم استيعابها بالموارد الموجودة. وفي قسم مشاركة الضحايا والتعويض، تم توظيف فريق عمل خاص على أساس مؤقت (٦ أشهر) لمعالجة الطلبات الواردة في قضية بيمبا: سبعة طلاب جامعيين متخرجين بمستوى ماجستير بتكلفة ١٠٠٠ يورو لكل شخص شهرياً. لقد تم توظيف هذه الطاقة الإضافية المنخفضة التكاليف بشكل استثنائي على أساس أنها تدبير مؤقت. لقد توجب تدريب هؤلاء الطلاب تدريباً شاملاً كما أنهم كانوا مراقبين بعناية من قبل مختصين مؤهلين، ولكنهم تمكنوا من تعزيز الطاقة وبالتالي كفاءة قسم مشاركة الضحايا والتعويض بقيامهم بإكمال الأعمال المتراكمة المتأخرة في أنشطة إدخال البيانات.

باء استعراض وتوحيد الإجراءات

٢١- في عام ٢٠١١، شهدت دائرة الاستئناف زيادة كبيرة في أعمالها حيث تم إيداع تسعة عشرة استئنافات تمهيدية أو دعاوى مماثلة، مقارنة بسبعة في عام ٢٠٠٩ وستة في عام ٢٠١٠. وفي

شباط/فبراير ٢٠١١، عدّلت شعبة الاستئناف أساليب عمل دائرة الاستئناف المتعلقة بالاستئنافات التمهيدية. بعد ذلك، وبالرغم من الزيادة في أعمال دائرة الاستئناف، استمرت كفاءة دائرة الاستئناف في التحسن. وفي عام ٢٠١١، كان معدل المدة، بداية من إيداع المستند لدعم الاستئناف إلى إعلان الحكم/القرار، ٤٩ يوماً مقارنة بمعدلات من ١٣٣ يوماً في عام ٢٠٠٩ و ٩٢ يوماً في عام ٢٠١٠.

٢٢- منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كان مكتب المدعي العام يستأجر منزلاً في أبيدجان بكلفة ٣٠٠٠ يورو في الشهر. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نزل في هذا المنزل ٢١ موظفاً لفترة تعادل ١٧٨ ليلة. وبالتالي تمكن المكتب من توفير ٤٩٦ ٢٣ يورو (ناقص تكاليف الإيجار) نتيجة لبدل المعيشة اليومي المنخفض، الذي يشكل التكلفة الرئيسية للسفر والإقامة في الفنادق.

٢٣- بالإضافة إلى الأنشطة المدرجة في ميزانية مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع، قدّم المكتب المساعدة إلى فريق الدفاع في قضية المدعي العام ضد كالكست مباروشيمانا لاستعراض ما يزيد عن ١٠٥٠٠٠ مستند من أجل تحديد ما إذا كانت أي من هذه المواد تحتوي على معلومات تخضع للسرية القانونية، وأي منها يمكن كشفها لهيئة الادعاء بكونها أدلة محتملة من أجل جلسة الإقرار. لو أن فريق الدفاع طلب المساعدة القانونية بدلاً من مساعدة مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع، لكان سيحق لهم ما يعادل ٣٠٥ منصب بدوام كامل والتي تعادل ٣٠٥ منصب برتبة ف-٢ أو منصباً واحداً برتبة ف-٤ وذلك بموجب برنامج المساعدة القانونية لمنصب بدوام كامل. وقدم مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع المساعدة أيضاً إلى فريق بيمبا، وفقاً لأمر من الدائرة الثالثة، لاستعراض ٢٢٨٧ طلبات من الضحايا التي تم الكشف عنها في مرحلة المحاكمة. وبدون مساعدة مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع، ربما كان سيتعين على هيئة الدفاع التقدم بطلب لتأجيل المحاكمة. وبالتدخل في مرحلة الحالة، على سبيل المثال، استجابة إلى طلبات الضحايا في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد حقق مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع توفير النفقات التي كان من شأنها، بدون هذه المساعدة، أن تنجم عن دفع أجر لمحامي خارجي ليقوم بنفس المهمة.

٢٤- فيما يتعلق بالتكاليف الإدارية، كانت المحكمة قد تعاقدت على سعر لوحدة استهلاك الطاقة الكهربائية للسنوات الثلاثة؛ ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١. وفي عام ٢٠١١، كان من الضروري طرح مناقصة تعاقد لتوريد الكهرباء مرة أخرى. لقد ساعدت التغييرات المستمرة لأسعار الكهرباء في عام ٢٠١١ المحكمة لوضع استراتيجية لتترك مفاوضات السعر النهائي في أواخر عام ٢٠١١ واختيار سعر الذي بدا بأنه بمستوى الحد الأدنى من الأسعار المتقلبة وفقاً إلى أنماط ذلك العام. كان موردي الطاقة بدورهم على كامل الاستعداد ليتيحوا للمحكمة تثبيت السعر. بمستوى الحد الأدنى في عقد لمدة سنة واحدة. إن هذا يعني أنه سيتعين على المحكمة الخوض في عملية الشراء مرة أخرى في عام ٢٠١٢ للسنة (السنوات) بداية من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. الفائدة من هذه الاستراتيجية هي وفورات متوقعة تبلغ ٧٠٠٠٠ يورو في عام ٢٠١٢. إضافة إلى ذلك، يقوم قسم الخدمات العامة بالعمل على تخفيض تكاليف الطاقة من خلال تعديل منشآت الطاقة من جهة وزيادة وعي المستخدم من جهة أخرى. لقد تم تحقيق تخفيض بقيمة ٣٠٠٠٠ يورو في السابق عن طريق تغيير أنواع مصابيح الإنارة المستخدمة.

٢٥- وبشكل استثنائي، تعين على المحكمة بأن تتعامل بطلبات من شهود محتجزين للاتصال بعائلاتهم. قام القسم الذي تعامل بهذه الطلبات بتنظيم اتصالاً بالفيديو بدلاً من عمل الترتيبات اللازمة لتتيح لأفراد العائلات زيارتهم. إن هذه السياسة تنطبق على حالة الشهود المحتجزين فقط لأن احتجازهم يعتبر بأنه احتجازاً مؤقتاً فقط في مركز الاحتجاز التابع للمحكمة بانتظار عودتهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٦- نظراً إلى أن مدير قسم خدمات المحكمة معنياً جداً في الجوانب القضائية لجميع الحالات والقضايا الماثلة حالياً أمام المحكمة، فإن الموظفين في مختلف المكاتب الميدانية يقعون أيضاً ضمن اختصاص ذلك القسم ويمكن لهم عادة أن يتوقعون بأن يتلقوا الإشراف عليهم وزيارات إرشادية. ولكن، لقد قرر مدير الشعبة تعليق زيارات الإشراف إلى المكاتب الميدانية المختلفة في عام ٢٠١١ (على النحو المطلوب في الميزانية العادية)، وللحفاظ على الأموال المخصصة للسفر من أجل تنفيذ القرارات الصادرة عن الدوائر المختلفة. سيتم توزيع زيارات الإشراف السنوية على مدى سنتين.

٢٧- وفي سياق استراتيجية العمليات الميدانية على النحو الذي ورد في التقرير إلى اللجنة في دورتها السادسة عشرة في نيسان/أبريل ٢٠١١^(٦). لقد حقق قسم العمليات الميدانية بشكل عام انخفاضاً بنسبة ٤١% في تكاليف السفر مما يعكس مستوى أكبر من السيطرة والتنسيق على صعيدي كل من المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي وبين الاثنين فضلاً عن انخفاض ١,٩% في نفقات التشغيل العامة، مما يعكس استقراراً في نفقات التشغيل العامة الناجم عن التحسن المستمر في أنظمة الرقابة الإدارية الداخلية.

٢٨- لقد وافق المسجل على إعادة هيكلة قسم الشؤون الإدارية لقلم المحكمة، حيث أن كل من وحدتي القسم كانتا تحت إدارة رئيساً للوحدة. قبل ذلك، كان لإحدى وحدتي رئيساً بالوكالة (يعمل بشكل طوعي)، في حين أن الوحدة الأخرى (التي بلغ عدد موظفيها ١٨ موظفاً: تسعة منهم برتبة ف-٢، وخمسة برتبة ع-٤، وواحد برتبة ع-٧، وثلاثة برتبة ع-٦) وكان يشرف عليهم رئيس القسم مباشرة. لقد ساعدت التغييرات التي طرأت على هيكل القسم في تحقيق إجراءات أكثر بساطة ويشكل أمثل. يعمل القسم بمستوى أعلى من الكفاءة (زيادة في الإنتاج بنفس العدد من الموظفين)؛ بحيث أن خطوط التفويض والتواصل قد تم تعيينها بالشكل الصحيح. لقد مكّن هذا رئيس القسم من التركيز على الأمور الإدارية والقيادية التي هي في طليعة الاهتمام لهذا المنصب.

٢٩- لقد قام مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع بإعداد وتحديث كتيبات الممارسة لمهامي الدفاع في النواحي التي تُعتبر بأنها ضرورية للمحامين الذين يمارسون أمام المحكمة (الاعتراضات الإجرائية ومشاركة الضحايا وأخذ إفادات الشهود وجميع المسائل المتعلقة بجلسات إقرار التهم). توفر هذه الكتيبات لجميع محامي الدفاع البحوث ذات الصلة بشكل استباقي، وبالتالي إزالة الوقت والموارد

(٦) أنظر تقرير الحالة الخامس حول تقدم المحكمة المتعلق بتدابير الكفاءة، CBF/16/15 الفقرتين ١٤-١٥.

التي كانت ستُبدل إذا تقدم كل محامي على حدة بطلب المساعدة من مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع بشأن هذه الأمور.

٣٠- وضمن قلم المحكمة، تم بذل جهوداً إضافية لمساعدة الموكلين والمتقدمين بالطلبات على تخطيط اجتماعاتهم وندواتهم خارج جلسات المحكمة، وذلك حتى تبقى الموارد الداخلية متوفرة ولذا لا يلزم التعاقد مع مترجمين فوريين مستقلين.

٣١- تستمر أزمة الديون الحكومية في منطقة اليورو بجلب حالة من عدم الاستقرار للقطاع المصرفي، خاصة في كافة أنحاء أوروبا. وستبقى حالة المخاطر الحالية للقطاع المصرفي الأوروبي مستمرة للمستقبل القريب. لقد اتخذت المحكمة تدابير صارمة للحد من المخاطر المرتبطة بالقطاع المصرفي في ظل المناخ الحالي. يبقى موظفو قسم الخزنة مواكبون لوضع السوق المالي على أساس يومي، كما أنهم يتحققون من التصنيفات الائتمانية لكل بنك على أساس أسبوعي مع مؤسسة ستاندرد آند بورز ومؤسسة موديز. كانت تتم مهمة رصد التصنيفات الائتمانية للبنوك في السابق بالاستعانة بمؤسسة تريجييري-لينكيو. تتم هذه المهمة الآن داخلياً (مما يوفر مبلغ ٥٥٧٠ يورو في السنة). علاوة على ذلك، لقد توصلت مفاوضات المحكمة إلى رسوماً جديدة لكافة التحويلات المصرفية، باستثناء تكاليف الخدمات المصرفية لرسوم البنك المراسل والتحويلات من قبل ويسترن يونيون أو غلوبال كارانسييز. التحويلات الفردية تتم الآن مجاناً، وتقوم البنوك بالتعويض عن ذلك بفرض حد أدنى للرصيد بقيمة ٣،٥ مليون يورو ليبقى في حساب التوفير. دخل هذا العقد في حيز التنفيذ اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ ويبلغ معدل التوفير السنوي حوالي ٢٢٠٠٠ يورو.

جيم الكفاءات الناجمة عن التعاون من طرف الدول والمنظمات الدولية الأخرى

٣٢- لقد أعارت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة إلى قسم قلم المحكمة ثلاثة موظفين بمرتبة الخدمات العامة/الرتب الأخرى (لمدة مجموعها ١٠،٥ أشهر) وموظف واحد بمرتبة ف-٢ (لمدة ٥،٥ أشهر). لقد أتاح هذا للمحكمة أن تتلافى ضياع الوقت والموارد للقيام بأعمال التوظيف إضافة إلى تخفيض مقدار تلك الخسارة من خلال التدريب. مدة التدريب بالحد الأدنى لمساعد المسائل السمعية البصرية هي من ثلاثة إلى ستة أشهر، والتي لم تعد لازمة بموجب هذه الترتيبات (مما يوفر راتباً لمدة من ٣ إلى ٦ أشهر بمرتبة خ-٦). وعلاوة على ذلك فإن مدة القرض قد تم تحديدها لتتزامن بقدر الإمكان مع أنشطة جلسات المحكمة. وبشكل مماثل، فيما يتعلق بتوظيف مساعد للمسائل السمعية البصرية من أجل المحاكمات المتوازية للنصف الثاني من عام ٢٠١١، لقد تم تأخير إعارته بقدر ما يمكن عملياً من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن في التوفير: بدلاً من بدئه في ١ تموز/يوليو ٢٠١١، فقد بدأ هذا الشخص عمله بعد فترة العطلة الصيفية، تحديداً بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أي توفير ثلاثة أشهر بمرتبة ع-٦.

٣٣- لقد تم أيضاً طلب التعاون من المنظمات الدولية، مثل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، لامتحان المترجمين الفوريين الميدانيين المرشحين في كالاينجين وفي كيكويو (الذين سيتم نشرهم فيما يتعلق بحالة

كينيا)، وذلك من أجل تحقيق وفورات في الرسوم وبدل الإقامة اليومي وتكاليف السفر لمستشاري اللغة (حوالي ٨٥٠٠ يورو).

دال استعراض الخدمات والعمليات

٣٤- ضمن مكتب المدعي العام، أسفر دمج نظام المعلومات الجغرافية ونظام معلومات الرسومات البيانية في وحدة العلوم والاستجابة ضمن شعبة التحقيق التابعة لمكتب المدعي العام عن إفراغ ما يعادل شخص واحد بدوام كامل برتبة ف-٢، أو مبلغ ٤٩٩ ٦٦ يورو للفترة من تموز/يوليو إلى آذار/مارس ٢٠١٢.

٣٥- في قسم قلم المحكمة، تم إجراء الامتحان الأولي لمستوى معرفة المترجمين الفوريين الميدانيين للغة الإنجليزية المرشحين لتوظيفهم في المقر الرئيسي بواسطة إجراء مقابلة معهم على التلفون. وحيث كان تقييم مستوى المرشحين باللغة الإنجليزية بأنه ليس كافياً، فلم تتم دعوتهم للحضور إلى لاهاي مما حقق وفورات بحوالي ٣٧٥٠ يورو في تكاليف السفر وفي بدل الإقامة اليومي.

هاء الإمكانيات التي أوجدتها التكنولوجيا

٣٦- لقد أنشأ قسم مشاركة الضحايا والتعويض قاعدة بيانات (نظام إدارة طلبات الضحايا) التي تم تصميمها لتُمكن القسم من معالجة طلبات الضحايا الواردة من المكاتب الميدانية ومن الوسطاء والممثلين القانونيين أو مباشرة من الضحايا. لقد مكّنت قاعدة البيانات الجديدة الفريق المعني بقاعدة البيانات ليكون أكثر كفاءة ودقة. وبالتالي، أصبح الفريق قادراً على معالجة عدداً أكبر من طلبات الضحايا بوقت أقل. لقد خفض هذا النظام إلى حد كبير الوقت اللازم لتسجيل وختتم وتخزين الطلبات في نظام الإدارة الإلكتروني للمحكمة. في حين أنه كان يلزم في السابق دقيقتين لمعالجة كل طلب، فإن قاعدة البيانات الجديدة يمكنها معالجة ٥٠ طلباً ضمن الوقت نفسه. لقد اكتسب الفريق أيضاً من ناحية موثوقية المعلومات والكفاءة في توفير التقارير بشأن الطلبات الواردة. بعد إكمال هذه المرحلة الأولى من المشروع، يقوم الفريق الآن بتطوير المرحلة الثانية التي ستمكّن عمل التحليل بسرعة أكبر وإعداد تقارير كاملة أكثر لطلبات الضحايا. بالإضافة إلى ذلك، لقد أنشأ فريق قاعدة البيانات نظاماً لإيداع المعلومات التكميلية أكثر كفاءة من خلال توضيح إجراءات التجهيز. لقد أصبح الآن أسهل لقسم مشاركة الضحايا والتعويض لتتبع وفهم المعلومات التكميلية. لقد قامت جميع البرامج والإجراءات المذكورة أعلاه بتحسين عمل قسم مشاركة الضحايا والتعويض بزيادة قدرة فريق قاعدة البيانات على إنتاج كمية أكبر من العمل الدقيق.

٣٧- لقد عززت مكنة جدول جلسات المحكمة أيضاً كفاءة المحكمة. لقد أصبحت عملية الجدولة أكثر دقة وقابلة للتدقيق (بمجال صغير جداً للحدوث الأخطاء البشرية) كما أن تدريب الموظفين الجدد المسؤولين عن أعمال الجدولة أصبح أكثر بساطة مع تخفيض في الوقت الفعلي اللازم لعملية الجدولة.

٣٨- لقد قامت المحكمة بإنهاء وتنفيذ وتفعيل نظام "تسجيل الصوت الواضح للشهود" في أنظمة التسجيل والبنية التحتية لكلا قاعتي المحكمة. وعدا عن الزيادة الكبيرة جداً في الكفاءة والمرونة وتقديم إمكانية الوصول إلى الإنترنت الذي يتحكم به نظام إدارة المحكمة وقسم الترجمة الخطية والفورية التابع للمحكمة (تقديم تقارير المحكمة باللغة الإنجليزية والفرنسية، ومعالجة النصوص وتنسيق أعمال النسخ) فإنها خفّضت بشكل كبير كمية الطلبات للحصول على نُسخ التسجيل بطريقة إف تي آر الرقمية مما أسفر عن انخفاض باستخدام المواد الاستهلاكية (الأقراص والأشرطة) والوصول الفوري إلى المعلومات المطلوبة (بدون فترات انتظار لعمل النسخ) وعدداً أقل لساعات العمل اللازمة لوضع النسخ في نظام إدارة المحكمة وفي الأنظمة السمعية البصرية. كان معدل الطلبات للحصول على نُسخ تسجيل الصوت الواضح بطريقة إف تي آر الرقمية وبطريقة دي في دي مقارنة بالسنة السابقة، للنصف الثاني من عام ٢٠١١، أقل بحوالي ٢٧٥ نسخة. وبمعدل نصف ساعة لكل نسخة، فإن الوفورات في عدد ساعات العمل تبلغ حوالي ١٣٧,٥ ساعة عمل (لموظفي الخدمات العامة / الرتب الأخرى).

٣٩- لقد أنشأ مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الضحايا قاعدة بيانات عن الضحايا الذين لهم تمثيل قانوني و/أو الذين يتلقون المساعدة، بالإضافة إلى هؤلاء الذين لهم تمثيل قانوني خارجي. لقد أتاحت هذه الأداة للمكتب زيادة في كفاءته والتي أسفرت عن زيادة في سرعة معالجة المعلومات وبالتالي أتاحت للمكتب بأن يستجيب بشكل أفضل وأسرع لطلبات المساعدة إما من قبل الضحايا أو من قبل محامي خارجي.

واو العلاقات الخارجية والتوعوية

٤٠- تستمر الرئاسة بزيادة فعالية تكاليف أعمال علاقاتها الخارجية بدمج أنشطة الوعي الخارجية، أينما كان ذلك ممكناً، مع ترتيبات السفر الحالية (الإجازة السنوية/الإجازة المتزلية أو السفر الرسمي) للرسميين المنتخبين وللموظفين. الوفورات الناجمة بهذه الطريقة من تموز/يوليو ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢ بلغ مجموعها حوالي ١٦ ٩٠٠ يورو للهيئة القضائية.

٤١- بالإضافة إلى ذلك، تستمر الهيئة القضائية ببذل كل جهد للطلب من المنظمين الخارجيين لتغطية تكاليف القضاة وأعضاء الرئاسة المشاركين في المناسبات، كما كان يتم في السابق. لقد أسفر ذلك عن نتائج ملموسة كما أن هذا الأمر ما زال مستمراً في عام ٢٠١٢: لقد تم تغطية تكاليف السفر للرئاسة بكاملها من قبل المنظمين الخارجيين في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢.

٤٢- واصل قسم الإعلام والتوثيق العام استعراض عمليات الأعمال الداخلية وذلك لزيادة عدد الأشخاص والمجموعات المتاحة لهم معلومات عن المحكمة. خلال الفترة المشمولة في التقرير، كُتف القسم بشكل كبير استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، مما خفّض من وقت التوزيع وأدى إلى تحسن في العلاقات مع ممثلي وسائل الإعلام في كافة أنحاء العالم. ومن خلال استخدام "تويتر"، يتم تنبيه الصحفيين بسرعة إلى التطورات القضائية الهامة في حين أن المجموعات الجديدة، الذين أغلبهم من صغار السن، كانوا يتواصلون من خلال الـ "فايسبوك". لقد تم تسجيل زيادة كبيرة في عدد

المجموعات المتخصصة وغير المتخصصة المشاركون في زيارات الدراسة إلى مقر المحكمة، في حين أن عدد الموظفين بقي كما هو. وأخيراً، استمر القسم بتخفيض كمية طباعة النسخ الورقية وزيادة استخدام النسخ الرقمية، مما مكن نشر مثل هذه المواد على شريحة ذاكرة محمولة بتكلفة أقل.

زاي التدريب والتدريب على الأعمال الأخرى

٤٣ - لقد تم تدريب مساعداً واحداً لسجلات المحكمة تدريباً كاملاً في واجبات منسق أعمال النسخ ونقله مؤقتاً لمساعدة منسقي أعمال النسخ في مشروع رئيسي أولوي له موعد نهائي صارم (إعادة تصنيف النسخ في سياق الحكم الوشيك في قضية لوبانغا)، وبالتالي كان بالإمكان إكمال هذا العمل ضمن الموعد النهائي.

٤٤ - لقد تم تدريب معالجي النصوص الفرنسية على أعمال أخرى ونشرهم بشكل محدود في مناطق أخرى مختلفة أثناء فترة العطلة الصيفية في عام ٢٠١١ وذلك حتى يصبح ممكناً نشرهم بصفة مراجعين للغة الفرنسية في وحدة الترجمة الفرنسية. وبالتالي تمكن قسم إدارة المحكمة من إعارة واحد أو أكثر من معالجي النصوص الفرنسية إلى قسم الترجمة الخطية والترجمة الفورية في أوقات الأنشطة المنخفضة في قاعات المحكمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١١، تم تكثيف هذه الترتيبات (بانخفاض أنشطة جلسات المحكمة)، حتى نهاية عقد اثنين من الموظفين.

٤٥ - نظم مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع تدريب لموظفي المكتب ولجميع فرق الدفاع في أصول استجواب الشهود وأخذ إفادات الشهود، كما قام المكتب بتوفير التدريب المتواصل لفرق الدفاع على نظامي "رينغ-تايل و آي-ترانسبي"، وعلى تتريل وتحميل الأدلة و "كايس ماب". إن تدريب المحامين والفرق سوف يزيد من الكفاءات وجودة إجراءات المحكمة القانونية.

ثالثاً ملخص لمكاسب الكفاءة

٤٦ - يوفر الجدول التالي ملخصاً لمكاسب الكفاءة (أيضا كان ممكناً تحديدها)

الهيئة القضائية - البرنامج الرئيسي الأول	
٣٢٠,٤ يورو	استيعاب القاضي التاسع عشر (القاضي بلاتمان) في عام ٢٠١١
٦٦,٠ يورو	نقل القاضي فرنانديز
١٦,٩ يورو	كفاءات السفر
مكتب المدعي العام - البرنامج الرئيسي الثاني	
٩٦,٠ يورو	دمج موظفي القسم الإداري
١٣٩,٥ يورو	الاستعانة بمصادر خارجية والنسخ
٣٤٩,٥ يورو	انخفاض التواجد الميداني ومحور مركزي. بموجب استعراض (15-9 FTE)
٧٩,٥ يورو	إجراءات السفر المعدلة
١١٦,٧ يورو	التكوين المعدل للمرحلة التمهيديّة والمحاکمات والفرق المشتركة.
٢٣,٥ يورو	كوت ديفوار/ الإسكان في أبيدجان

الهيئة القضائية – البرنامج الرئيسي الأول	
دمج نظام المعلومات الجغرافية مع نظام الرسومات البيانية	٦٦,٥ يورو
دليل العمليات – خفض التكلفة لكل حالة	١٣٢,٠ يورو
قلم المحكمة – البرنامج الرئيسي الثالث	
إعادة نشر ضابط أمن واحد، ف-٣، وملازم أمن واحد (ميداني) إلى كينيا + إلغاء توظيف ملازم أمن آخر	٢٧٢,٠ يورو
إعادة نشر فرق مراسلي المحكمة وإعارة مساعدتي سجل المحكمة	١٧,٠ يورو
نقل ضابط حماية مساعد، ف-٣، من مكتب كمبالا الميداني إلى المقر الرئيسي	٤١,٣ يورو
مساعدين للدعم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المقر الرئيسي مسؤولين عن حالتين لكل منهما	٨٢,٦ يورو
اثنين من ضباط الحماية المساعدين من المقر الرئيسي من مكتب كينشاسا الميداني نُشرا إلى كينيا	٢٧,٥ يورو
إعادة تعيين ضابط ميداني معني بالشهود من أوغندا	٤٩,٩ يورو
دمج موظفي قسم الأمن والسلامة	٣٠١,٠ يورو
عدم توظيف ضابط حماية مساعد للرئيس بالوكالة	٦٠,٤ يورو
إعارة مساعدين للدعم بدوام كامل إلى برنامج الحماية للمحكمة الجنائية الدولية	١٢٦,٠ يورو
عدم توظيف مساعد دعم	٣١,٥ يورو
مساعدة للقسم الإداري من قبل مساعد عمليات المحاكمة	١٥,٨ يورو
تغطية مساعدتي التنسيق الميداني لثلاثة حالات	٢٠,٧ يورو
جدول عمل مرن لموظفي قسم الأمن والسلامة وملء النقص في المناصب	٣٠١,٠ يورو
مساعد دفاع لمكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع	١٢٠,٧ يورو
عقد الطاقة	
مراقبة ائتمانات الاستعانة بالمصادر الداخلية والرسوم البنكية	١٤,٨ يورو
قرض المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة	١٥,٨ يورو
تاريخ البدء المرن لتوظيف مساعد للمساائل السمعية البصرية	١٥,٨ يورو
امتحان المترجمين في نيروبي	٨,٥ يورو
الفحص الأولي المسبق لمستوى اللغة الإنجليزية للمترجمين الميدانيين	٣,٧ يورو
نسخ التسجيل بطريقة إف تي آر الرقمية والـ دي في دي	٥,٣ يورو
المجموع	٢ ٩٣٧,٥ يورو
التوفير الذي ورد في التقرير في الدورة السابعة عشرة للجنة (الستة أشهر الأولى من عام ^(٧) ٢٠١١)	١ ٧٢٣,٠ يورو

رابعاً الخاتمة

٤٧- في عام ٢٠١١، واصلت المحكمة جهودها لتحقيق الكفاءات على النحو الذي تم التقرير عنه في النصف الأول من السنة في الدورة السابعة عشرة للجنة واستكملته في هذا التقرير. لقد جددت المحكمة تركيزها على الجهود المنسقة الداخلية لتحقيق مزيد من الكفاءة ووضع استراتيجية داخلية لهذا الغرض. سوف تتابع التقارير اللاحقة هيكل هذه الاستراتيجية للتتبع من التواصل الشامل مع اللجنة بشأن هذه المسألة الهامة ألا وهي تحقيق مزيد من الكفاءة في المحكمة.

(٧) البعض من الوفورات التي وردت في تقرير الدورة السابعة عشرة للجنة قد تم نقلها إلى التقرير الحالي